

## انتهاء آجال إيداع لوائح المرشحين للانتخابات في الجزائر

ولا تزال الأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها الأيديولوجية، تتحفظ على التصريح بتعداد اللوائح التي قدمتها، لأن الحضور الأولي هو امتحان أولي لها وقياس لشعبيتها، في ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها البلاد منذ العام 2019.

ولم يستبعد محللون أن تتخلف قوى سياسية كبرى عن إيداع لوائحها في محافظات ما، بسبب تراجع السلطة عن تحالفاتها التقليدية، وتوجهها إلى المجتمع المدني، كمشروع شريك سياسي مستقبلي، وهو ما ظهر من إيداعات أولية للوائح مرشحين مستقلين.

ولم يستكمل البرلمان الجزائري عهده الأخيرة (2017-2022)، بعدما قرر الرئيس عبد المجيد تبون، حل الغرفة الأولى للبرلمان عشية إحياء الذكرى الثامنة للحراك الشعبي، والذهاب إلى انتخابات تشريعية مبكرة، في إطار خارطة طريق لإنهاء الأزمة السياسية المستفحلة في البلاد.



أسير طيبي  
القانون الجديد للانتخابات  
تجاهل وجود المرأة  
في الممارسة السياسية

ومع لعب جميع الأوراق المتاحة لدى السلطة، لتحقيق ما تصفه بـ"التغيير السياسي المرن لتلبية لمطالب الشارع"، يبقى العزوف الشعبي والمقاطعة السياسية هاجسا قويا يؤرق مضاع السلطة، خاصة في ظل بوادر فشل الاستحقاق المذكور في تحقيق الأهداف المرجوة منه.

ومن غير المستبعد أن تساهم الانتخابات المنتظرة، في ظهور أزمة سياسية واستراتيجية قوية، بعدما قررت الأحزاب المنتمية إلى منطقة القبائل عدم المشاركة فيها، وأبرزها التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وجبهة القوى الاشتراكية، الأمر الذي يدرج المنطقة في خانة التمرّد على السلطة وقطع صلاتها بالدولة المركزية، مما سيعزز المقاربة الانفصالية التي يحملها بعض المتطرفين في المنطقة على غرار تنظيم "ماك" حركة استقلال القبائل.

ورغم الدخول المحتشم لبعض الأحزاب السياسية والمستقلين للمنطقة المشكلة من عدة مدن ومحافظات في شمال البلاد، إلا أن إجماعا يسود سكان المقاطعة لمنع إجراء الاستحقاق الانتخابي، ولا يمكن أن يحقق أي حلحلة للأزمة في ظل غياب آليات مقننة لأحزاب المنطقة وللمنطقة عموما، التي تمثل العمود الفقري للحراك الشعبي.

صابر بليدي

الجزائر - انتهت منتصف ليل الخميس، آجال إيداع لوائح المرشحين للانتخابات التشريعية المبكرة المقررة في الـ12 من يونيو المقبل، ووسط أجواء من التجاهل الشعبي والرفض السياسي، يعزّم المنخرطون في المسار الانتخابي للسلطة المشاركة في صناعة مشهد سياسي باهت.

وسرّعت إدارات الأحزاب السياسية والمستقلين، من وتيرة الإجراءات بغية الالتزام بإيداع لوائح مرشحين في الأجل القانوني، التي انتهت منتصف ليل الخميس، لتفسح بذلك المجال أمام عمل سلطة تنظيم الانتخابات والإدارات المختلفة لدراسة الملفات والحسم فيها، والذهاب إلى مهلة الطعون، ثم مباشرة الحملة الدعائية.

ووسط أجواء من التجاهل الشعبي والرفض السياسي للاستحقاق الانتخابي من طرف المعارضة الراديكالية والحراك الشعبي، تراهن السلطة على ورقة المستقلين المنضويين تحت لواء المجتمع المدني المدعوم من طرفها، لاستقطاب أكبر عدد من المشاركين، وكسر هيمنة الأحزاب التقليدية على البرلمان.

ويبدو أن السلطة مستعدة للتنازل حتى عن التشريعات التي سنتها مؤخرا في إطار قانون الانتخابات الجديد، بعدما أوّزت للهيئة المستقلة لتنظيم الانتخابات بمنح ضوء أخضر استثنائي للوائح التي لم تحقق بعض الشروط التي أوجبها القانون، وعلى رأسها المناصفة بين العنصرين الرجالي والنسوي، وتخصيص ثلث اللائحة للشبان الذين تقل أعمارهم عن 35 عاما.

وكانت العديد من الأحزاب السياسية والمستقلين قد اشتكوا مما وصفوه بـ"عدم مراعاة القانون للخصوصيات الاجتماعية لمختلف جهات البلاد، حيث لا يزال في الكثير منها يُحفظ على دخول المرأة للمعترك السياسي والانتخابات تحديداً".

وأفاد رئيس حزب التجديد والتنمية أسير طيبي في تعليق أدلى به لـ"العرب"، حول قانون الانتخابات الجديد، بأنه "بقدر ما حمل تدابير غير مسبوقة تساهم في إضفاء الشفافية والنزاهة، بقدر ما تجاهل بعض الخصوصيات الاجتماعية الثابتة لدى قطاع عريض من الجزائريين، حول تواجد المرأة في الممارسة السياسية".

ولفت إلى أن مسألة المناصفة يمكن العمل بها في المحافظات والمدن الكبرى، أما في المحافظات الداخلية والمناطق المحافظة، فالأمر يختلف تماما، ولذلك يتوجب على السلطة الوصية أخذ الاعتبارين في الاعتبار.

## حركة النهضة تخطط لمقايضة تلتف بها على جوهر الأزمة في تونس

مساع لإغراء بعض الأحزاب بحقائب وزارية لعزل قيس سعيد



توتّر سياسي متواصل

ورغم هذا الموقف الواضح، كثر الحديث خلال اليومين الماضيين عن تفاهات وشيكة بين عدد من الأحزاب حول أهمية تخفيف التصعيد في الموقف، ترافق مع تعهد حركة النهضة الترويج لها وسط سيل من الاستنتاجات القائمة في جزء كبير منها على اقتراضات بدت متعاضدة مع منطق الأحداث وتطوراتها. وتضمنت تلك الاستنتاجات التي دفع بها أكثر من قيادي نهضائي في تصريحات مُتتالية عوامل مغالطتها من داخلها قبل أن تكون خارجها، بدليل أن كل ما تم تداوله سقط في الماء بعد البيان التصديقي الذي حمل توقيع راشد الغنوشي، الذي أعاد فيه حركة النهضة عوامل الأزمة إلى مربع الصراع.

وعكس البيان المذكور تصعيدا خطيرا أدخل البلاد في مُنحرج جديد، لإسبما وأنه ترافق مع اتهامات إلى الرئيس سعيد بالنزوع إلى "الحكم الفردي والاستبدادي"، ترافقت مع اتهامات أخرى وجهها عبد الكريم الهاروني رئيس مجلس شورى حركة النهضة إلى الرئيس سعيد بـ"تكديس السلاح في قصر قرطاج الرئاسي".

ولم يكف الهاروني بتلك الاتهامات، وإنما ذهب إلى المشيشي، إلى ممارسة صلاحياته واستكمال التحوير الوزاري حتى ينطلق الوزراء الجدد في عملهم، ما شجع المشيشي على تعيين مدير جديد لجهاز المخابرات في خطوة وضها مراقبون على أنها "استفزاز واضح للرئيس سعيد".

والحصول على حقائب وزارية، والإبقاء على راشد الغنوشي رئيسا للبرلمان". وأوضح أن حركة النهضة تدفع بتعلة توسيع الحزام البرلماني والسياسي للحكومة، وأن هذه المقايضة جاءت عبر وساطة لم يذكرهم بالإسم، مؤكدا في نفس الوقت أن حركته "غير معنية بهذا الطرح".

وشدد في المقابل على أن "بقاء المشيشي في الحكم لن يزيد الوضع إلا تعقيدا"، محذرا من أن "الأزمة في تونس بلغت مدى خطيرا جدا، وأن استمرار هذا العبث السياسي سيؤدي إلى ضياع البلاد واندلاع ثورة شعبية تهدم ما بُني طيلة السنوات الماضية".

وذهب المغزوي إلى القول في تصريحاته إن رئيس الحكومة المشيشي "يؤهم نفسه والشعب في ظل هذا الوضع بأنه بصدد البحث عن حلول للمشاكل، في حين أن استمرار تواجده في الحكم لا يزيد الوضع إلا تعقيدا خاصة بعد دخوله في مواجهات مع العديد من الأطراف". ورأى أن "ثلاثة حلول لا رابع لها، أولها إجراء حوار حقيقي ي طرح كل الملفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية بكل استحقاقاتها، وثانيا تكوين حكومة جديدة تكمل العهدة ببرنامج واضح ي طرح حلولاً على المدى القريب والمتوسط دون حسابات ضيقة". وأضاف أن الحل الثالث يتمثل في إيجاد "اتفاق الشجعان"، أي "اتفاق حقيقي بين كافة مكونات المشهد السياسي الحزبي في البلاد على الذهاب إلى إجراء انتخابات تشريعية سابقة لأوانها".

وتحاول حركة النهضة الانتفاخ على جوهر أزمة البلاد التي تسببت فيها بمواقفها ومناوراتها التي تصاعدت منذ أن أدركت فشل سياسة الاحتواء التي استخدمتها مع الرئيس سعيد، حيث سعت إلى الدفع بمبادرات تقوم على مقايضات تشمل المسار الحكومي.

وتستهدف حركة النهضة من وراء ذلك إغراء بعض الأحزاب السياسية الوازنة برلمانيا بتمكينها من عدد من الحقائب الوزارية، حيث أكد القيادي بحركة النهضة العمري في تصريحاته في مشاورات مع العديد من الأطراف، من أجل مبادرة أو تسوية سياسية تشمل أيضا المسار الحكومي".

وأشار إلى أنه تم "عقد العديد من الجلسات الاستكشافية حول هذا الموضوع"، لافتا إلى أن حركته "ترغب في أن تكون الحكومة قوية، وفي أن تخلص البلاد من حالة الشلل، وتمسك ببقاء هشام المشيشي رئيسا للحكومة حتى إذا تم تطويرها لتكون أقوى".

وقبل ذلك، كشف زهير المغزوي الأمين العام لحركة الشعب (16 مقعدا برلمانيا) عن وجود مقايضة جديدة تسعى حركة النهضة الإسلامية إلى توفير قاعدة توافقات لها لتعريفها في قادم الأيام. وقال المغزوي الذي يُشكل مع حزب التيار الديمقراطي الكتلة الديمقراطية النيابية بـ38 مقعدا برلمانيا، في تصريحاته إذاعية إن "هناك مقايضة عن طريق إبعاد المشيشي من رئاسة الحكومة، مقابل

تحاول حركة النهضة بلورة مقاربة جديدة عبر تكثيف اللقاءات مع مختلف الأطراف السياسية، في مسعى للالتفاف على أزمة البلاد التي تسببت فيها بمواقفها ومناوراتها، فضلا عن إغراء بعض الأحزاب السياسية الوازنة برلمانيا بتمكينها من عدد من الحقائب الوزارية.

الجمعي قاسمي

تونس - لا تترك المؤشرات المصاحبة للمعركة المحتدمة بين الرئاسات الثلاث في تونس، وما رافقها من صراع مكشوف بين الرئيس قيس سعيد وحركة النهضة الإسلامية، المجال للشك بحجم المازق الذي دخلته البلاد على مختلف الأصعدة، وسط تزايد اتساع الهوة بين مقاربات أبرز الفاعلين السياسيين.

وتنشي تلك المؤشرات وما يتصل بها من تفاصيل مُلحقة بأن ما تظهره المنابر الإعلامية من مواقف سياسية يبقى مختلفا إلى حد كبير عما يدور في الكواليس من لقاءات ثنائية وثلاثية وحتى رباعية بين الأحزاب والكتل البرلمانية، وكذلك أيضا المنظمات الوطنية بحثا عن مخرج للأزمة يحفظ ماء وجه الجميع.

وتقول مصادر سياسية لـ"العرب"، إن العنوان الأبرز المطروح في تلك اللقاءات التي تتم بعيدا عن الأضواء هو مُحاول بلورة مقاربة جديدة تعيد اصطفا المواقف على أساس ترحيل الخلافات الراهنة بين الأحزاب والكتل البرلمانية التي تنتمي إلى "الخط الثوري" دون الإخلال بالتواضعات في خطوطها العريضة.



وتدفع بهذه الفكرة حركة النهضة الإسلامية التي كثفت من اتصالاتها وتحركاتها في هذا الاتجاه، تحت عنوان يُوصف بالمخادع هو إعادة "بناء الكتلة التاريخية" بما يُمكنها من التصدي لـ"دعاة الحكم الفردي الاستبدادي المتخلف، والشعبوية المدمرة"، وذلك في إشارة إلى الرئيس سعيد.

## هل بدأ خليفة حفتر حملته استعدادا للانتخابات الرئاسية القادمة في ليبيا؟

القائد العام للجيش الليبي يوقع على مخطط لبناء 3 مدن حول بنغازي

وسبق أن زار رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال ليبيا حيث أعلن دعم الاتحاد الأوروبي لحكومة الوحدة الوطنية.

حديث حفتر عن بناء 3 مدن غرب وشرق وجنوب بنغازي تتسع لـ12 مليون نسمة يثير نقاشا على شبكات التواصل الاجتماعي في ليبيا

وفي 16 مارس الماضي، تسلمت حكومة الوحدة والمجلس الرئاسي الجديد المؤقت مهامها لقيادة البلاد إلى انتخابات برلمانية ورئاسية، في 24 ديسمبر المقبل. وتعنى السلطة المؤقتة في ليبيا، بتأسيس المفوضية الوطنية العليا، التي أقرها ملتقى الحوار السياسي الليبي برعاية أممية، في 5 فبراير الماضي.

وتم في إطار المصالحة الوطنية إطلاق العشرات من أسرى الجيش الوطني الليبي في مدينة الزاوية.

وجاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي، مع نائبه موسى الكوني وعبدالله اللافي في العاصمة طرابلس.

وقال المنفي "أعلن لكم عن خطوة طالما انتظرناها جميعا، ألا وهي إطلاق مشروع حقيقي للمصالحة الوطنية يجمع بين أبناء شعبنا ويؤلف بين قلوبهم ويطوي صفحة الماضي". مضافا "أعلن عن تأسيس المفوضية الوطنية العليا للمصالحة لتكون صرحا يجمع الليبيين ويجبر الضرر ويحقق العدالة بينهم بما يكفله القانون"، دون تفاصيل عن اختصاصها وتشكيلها.

وأوضح أن المجلس يأمل في الوصول إلى الاستحقاق الأهم وهو الانتخابات الرئاسية الجديد المؤقتين مهامها لقيادة البلاد بعد صراع مسلح دام على امتداد العشر سنين الأخيرة، وتامل الأطراف السياسية في الوصول إلى الاستحقاق الانتخابي في 24 ديسمبر المقبل. وبداية أبريل الجاري، أعلن المجلس الرئاسي الليبي، تأسيس مفوضية وطنية عليا للمصالحة الوطنية، لحل الخلافات بين الليبيين.

ليبيا بين 1969 و2011، إقناعهم باصولهم اللبية، وقام بتجنيس أعداد منهم، في ظل حلمه ببناء "جمهورية عظمى". وسبق لحفتر أن صرح، في مقطع مصور متداول منذ 2019، "عندنا مساحة تقارب مليون و760 ألف كم مربع، ماذا نفعل بها كلها؟ إذا تمكنا من الحصول على 10 ملايين (نسمة) إضافية، كلهم قادرين على تغيير وجه ليبيا.. لا لم".

ويسمح مشروع توطين قبائل مصرية أو حتى تشادية لحفتر بامتلاك كتلة تصويتية تعادل قرابة ضعف عدد الناخبين الليبيين مما يضمن له ولأولاده الفوز بأي انتخابات مقبلة.

وتشهد ليبيا مرحلة انتقالية جديدة، حيث تسلمت حكومة الوحدة والمجلس الرئاسي الجديد المؤقتين مهامها لقيادة البلاد بعد صراع مسلح دام على امتداد العشر سنين الأخيرة، وتامل الأطراف السياسية في الوصول إلى الاستحقاق الانتخابي في 24 ديسمبر المقبل. وبداية أبريل الجاري، أعلن المجلس الرئاسي الليبي، تأسيس مفوضية وطنية عليا للمصالحة الوطنية، لحل الخلافات بين الليبيين.

كما يرجح مراقبون توطين قبائل الفرجان من مصر في ليبيا، علما وأن حفتر ينحدر من قبائل الفرجان المنتشرين في محافظتي سرت وطرهونة (غرب). ويمكن أن تكون قبائل القبو التشادية، خيارا آخر للوطنين، إذ سبق أن حاول العقيد الراحل معمر القذافي، الذي حكم

ولم يتجاوز بعد سكان ليبيا 7 ملايين نسمة، لذلك يمكن الافتراض أن حفتر يسعى لتوطين قبائل من دول الجوار، خاصة قبيلة الجوار في غرب مصر، والتي تعود أصولها إلى ليبيا، فضلا عن قبائل أولاد علي في مصر أيضا، والذين لديهم امتداد في ليبيا.



حزمة من الوعود قبل السباق الانتخابي

بنغازي - وقّع القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر، ولباس مدني، على مخطط لبناء 3 مدن حول مدينة بنغازي (شرق)، في خطوة يرى مراقبون أنها تنبئ عن عزمه الترشح للانتخابات الرئاسية المزمع تنظيمها في ليبيا نهاية ديسمبر القادم.

وتلت هذه الخطوة، استقبال حفتر لوفد من مدينة الرنتان (غرب) التي تضم أكثر حلفائه ولاء بالمنطقة الغربية، لكن هذه المرة بلباس عسكري. وعرض المشير خليفة حفتر على عدد من الأسر التي تم جمعها في قاعة بنغازي وعودا خيالية من سكن وعمل والتكفل بمصاريف تدريب أبنائها.

وهفت هذه الأسر، وأغلب أفرادها من النساء "الشعب يريد.. حفتر الرئيس"، في خطوة تنبئ بشروع اللواء المتقاعد في حملة انتخابية مسبقة، ما يعني أنه حسم ترشحه لرئاسيات 24 ديسمبر.

وأثار حديث حفتر عن بناء 3 مدن غرب وشرق وجنوب بنغازي قريبا، تتسع لـ12 مليون نسمة، نقاشا على شبكات التواصل الاجتماعي في ليبيا.